

١٩ نوفمبر ٢٠١٩

(الساعة ٩:٥٠ صباحاً)

بيان من الهيئة العامة للرقابة المالية

إنطلاقاً من دور الهيئة في الحفاظ علي سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية وعلى تنظيمها والعمل على كفاءة وحماية المتعاملين فيها.

وبالإشارة الي مشروع إعلان عرض الشراء المقدم من شركة أمريكانا القابضة للمطاعم المصرية لشراء حتى نسبة ١٠٠% من أسهم الشركة المصرية للمشروعات السياحية بسعر ٣,٩٠ جنيه للسهم وفقاً لتقرير القيمة العادلة المقدم رفق الإعلان المشار إليه أعلاه.

وفي ضوء دراسة الهيئة لتقرير القيمة العادلة المقدم عن سهم الشركة والمعد من شركة فينكوروب للاستشارات المالية، وعقدها لعدة اجتماعات مع المستشار المالي المستقل للوقوف على مدى توافق دراسة القيمة العادلة لسهم الشركة المصرية للمشروعات السياحية، مع معايير التقييم المالي ورد المستشار المالي على ملاحظات الهيئة.

فلقد إنتهي رأي الهيئة الي عدم مراعاة دراسة القيمة العادلة - المقدمة في إطار عرض شراء أسهم الشركة المصرية للمشروعات السياحية ش.م.م- لمعايير التقييم المالي وإغفالها لأسس تتعلق بالموضوعية ومعقولية الافتراضات وسلامة مناهج وأساليب التقييم المالي. الأمر الذي حاد بالدراسة عن معايير التقييم المالي للمنشآت والصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١) لسنة ٢٠١٧ مما يترتب عليه عدم الاعتداد بدراسة القيمة العادلة المقدمة عن سهم الشركة المصرية للمشروعات السياحية في إطار عرض الشراء الوارد ذكره بعاليه.

وعليه، قررت الهيئة إلزام الشركة مقدمة العرض بتعيين مستشار مالي مستقل آخر على أن يكون من المستشارين الماليين المقيدين لدى الهيئة والتقدم بدراسة قيمة عادلة جديدة للسهم خلال أجل لا يتجاوز شهر من تاريخه، وفقاً لحكم المادة (٣٣٧) من اللائحة التنفيذية للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والمعدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤٧٩ لسنة ٢٠١٨، وعلى أن يراعى الإلتزام بمعايير التقييم المالي للمنشآت الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١ لسنة ٢٠١٧ وملاحظات الهيئة على الدراسة السابقة.

برجاء التفضل بالعلم واعمال شؤونكم.